اللفظ حقيقة اه لان التصور بمعنى الجنس هو غير الكل والالتزام بمعنى اللازم في ضمن
الملزوم قال السيد في شرح ايساغوجي ولعله اقرب الصواب قوله سببا تاما له الخ
يعني ان التصور والالتزام لا يستلزم الوضع سببا يصلح لاختيارهما او بمعنى المعنى
المطابقي كما سيصرح به لما ان السبب التام اذن فيه كون الوضع وبمعنى المعنى المطابقي
يستلزم ان يكون الوضع جزء السبب كما قال وكما كما بحث وفيه ان المطابقة ايضا
لا يكفي الوضع فيها لاختيارهما الا بضم اللفظ بالبال والا مع بقية الوضع لها كما سنا
كما انه اذا سبا فيه السبب التام والوضع احد عما يكون جزء سببا ايضا ولذا ان
تخيب بارادة يزيح الحضور والمعنى بقلما الاستثنى كنت الدلالة الظاهرة الاحتياج
اليها اشيا عن الاعتبار بمعنى التفصيل الذي ذكر بعد حضور اللفظ بالبال ومعنى
عند وضعه او بان يجعلا شيئا طبيعيا للسببين يكون الوضع سببا تاما لا الاستقلال له
وان توقفت الدلالة على امر خارجي فيشير ان المصنف جعل المحضور جزء اخر كلا منه سببا
قوله موقوف على فهم جزئه الخ الظاهر ان معنى التوقف كما ان الحكم لا يفهم
الا بعلم اندراج جزئه فيه للجزئية ويمكن ان جزئه منه ضرورة ان المعنى اه الخ فيه
لجزئه الاحكم عليه بالنقيض كيف انه اذا لم يكن له جزئه في نفس الامر ايضا وليس
له كب وليس الخ اه ان المركب من حيث انه مركب في فهمه من اللفظ على فهم الجزء
والالتفات فيه مع ما بعده وما ارتبنا اليه قوله واما الخ فيه بالحقيقة وجه ان السبب
التام الخ حاصله انه لما علم بالعقل من وجود الكل وجود الجزء ومن وجود الملزوم
وجود اللازم لان الاول من كل منهما اخص من كل ثانية وكلما وجد الاخص وجد الاعم
ضرورة ان الاخص اذا تحقق بالاعم علم انه كلما حكم المعنى بالبال حكم جزئه
وكلما حكم المعنى فيه حكم لازمه لما ان كل ما يكون اذن فهم الكل سببا تاما في فهم
جزئه ولازمه مصحوبا وضع للكل لفظا او بوضع وسواء كان اللفظ او لا يفهم اذ لا
بالعقل كما في رهنا غير انه اذا وضع للمعنى لفظ توقف جزئه ولازمه على اذا الدال
اللفظ ايضا ضرورة توقف اهل المعنى لكونه الى اللفظ الاعلية ويسهل عنه
انتهى

انتهى الى العلم بالمتلزم من حيث انه مدلوله فيكون اللفظ اذا الاعلى الجزئي
واللازم لانه كلما وجد اللفظ وجد مدلوله وكلما وجد المدلول وجد الجزئي واللازم
وكلما وجد اللفظ وجد الجزئي واللازم لكن لا يسمى ما عدا الجزئي واللازم دلالة
حقيقية اذ لا يلزم من وجوده وجوده ضرورة اختيارهما الى ظن الواسطة والدلالة
وهو الذي يستلزم من وجوده وجود المدلول حتما فيكون اللفظ سببا تاما في فهم الجزئي
واللازم البتة واما المعنى المدلول فيفهم على ما تقدم انه سببا تاما في فهم جزئه
ولازمه غير انه اذا وضع له اللفظ توقف عليه واذا توقف عليه توقف عليه
جزئه ولازمه ضرورة ان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء
وبالجملة ان يكون المعنى سببا تاما في فهم جزئه ولازمه لان نفس انه اضافة الى
النظر الى اللفظ واذا انضم النظر عنه او يوجد بالكلية وجد المعنى تام والدلالة
على الجزئي واللازم حقيقة كما قلنا وبينا انه يجب منه الخلاف بين النظر والالتفات
وضعيتان نظر ان للفظ قائم او مما مع تلك الواسطة قال الشيخ زكريا وعليه
اكثر المتاخرين وعقليتان نظر ان توقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه
او لازمه او بالتعصيل وهو الحاصل من كلام الشارح وانما قوينا الكلام ليسير ان المعنى
له الدلالة وان لم يكن الوضع حاصلا وتنويعه لانه لما جعله مع الوضع جزء سبب
تام ينتظر الى الذهن عند انتفاء الوضع كما تنتظر العلة الى جزئه بعدم جزئي منتفي
والتنافي علم والحاصل سواء وضع للكل او لم يوضع انما يقال لا يجب لكل معنى لفظ
وانما توضع الالفاظ حتما للحاجة اليها ضرورة بقاء كثير من المعاني كالروح
والروح والمعنوي والمالي لا العاطل كما فهم في الاصول قوله السبب التام
موقوف الشامل الذي يدل به فهم الاقسام كما من الوضع والمعنى المطابقي معا سببا
تاما ايضا وليس النفي في تعريف الجزئي بل كثيرا بل الكثير ما علم في محله فهو على وجه قول
الخنسلي اذا فتح البكاء على قتيل رايت بكاء الحصن الجميلة ويحتمل ان يكون فهم
فيه لمن يتوهم ان المعنى لا يكون سببا تاما اليها او يريد ان اجتماع الوضع والمعنى

Copyright © King Saud University

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات